مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد: 5/ العدد:2/ديسمبر2021، ص ص320-346

الدور التاريخي للقطاع الخاص في تنمية الاقتصاد العراقي وإمكانية الاستفادة منه في المرحلة الراهنة

The Historical Role Of the Private Sector In the Development Of the Iraqi Economy and the Possibility Of Benefiting From It At the Current Stage

* أ.م. الهام خزعل ناشور
Assist. Pof Alham Khazal Nashour
جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي (العراق)
Alhamalnashoor@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/11/12 تاريخ القبول: 2021/12/18 تاريخ النشر: 2021/12/31

الملخص:
يهدف البحث إلى دراسة تاريخية وتحليلية للدور التنموي للقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، ومعرفة مدى فاعليته وتأثيره في واقع هذا الاقتصاد، وقد توصل البحث من أن دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي كان محدوداً من حيث إمكانياته واستثماراته، نتيجة تنامي دور القطاع العام، فضلاً عن ضخامة متطلبات التنمية وغياب المناخ الاستثماري الملائم، وعدم الاستقرار الأمني والسياسي وضعف التمويل المالي للقطاع الخاص وغيرها من ويوصي البحث بضرورة تفعيل دور القطاع الخاص ليمارس نشاطه دون أية قيود أو عراقيل في بناء الاقتصاد العراقي.
الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنمية الاقتصادية، المناخ الاستثماري، النشاط الاقتصادي الخاص.
تصنيفJEL : L32 ,O1

Abstract:
The research amis to study the historial and analytical of the développemental role of the private sector in the Iraqi economy, and to know the extent of its effectiveness and impact on the reality of this economy, Can be said that the role of the private sector in the Iraqi economy was limited in capabilities and investments . including the growing role of the public sector, as well as the huge development requirements and the absence of an appropriate investment climate, security and political instability, weak financial financing of the private sector and other reasons. The research recommends the necessity of activating the role of the private sector to practice its activities without any restrictions in developing the Iraqi economy.
Key Words: Private Sector, Economic Development, Investment Climate
JEL classification codes : L32 ,O1

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يشكل القطاع الخاص عنصراً أساسياً ومهماً في نمو الاقتصاد العراقي فهو محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيه، وعلى الرغم من الجدلية القائمة بخصوص إبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يؤديها القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي لاسيما في ظل التشوهات والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي نتيجة الحروب والسياسات غير المستقرة التي عكست مدى ابتعاد العراق عن النهج التنموي، فضلاً عن الصعوبات والأزمات المتلاحقة التي يعاني منها والتي اتسمت بتدهور البنية التحتية وارتفاع نسب البطالة والفقر مما اثبت فشل القطاع العام في تحقيق التنمية، مما جعل الدعوات ملحة إلى إصلاح الاقتصاد العراقي ومعالجة المسببات الهيكلية المعيقة للنهوض التنموي، لاسيما في هذه المرحلة الراهنة التي يعاني فيها الاقتصاد العراقي من شحة في النفقات الاستثمارية، وهذه المهمة ستكون مسؤولية القطاع الخاص على اعتباره مرتكزاً أساسياً للنهوض والتنمية، نظراً لما يتمتع به من إمكانيات ومزايا كبيرة تؤهله للقيام بدور ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية مثل زيادة الإنتاج والتشغيل والاستثمار. ولكن لكي يقوم القطاع الخاص بهذا الدور ينبغي توافر مجموعة من الشروط التي تعد بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية. والتي تتمثل بتقديم التسهيلات والمزايا اللازمة لاستقطاب المستثمرين من بينها الحصول على عقارات صناعية، وتخفيض الضرائب والفوائد على القروض وتقليص مدة الحصول على استثمار.

أهمية البحث: تستند أهمية البحث من كونه يتناول العلاقة بين القطاع الخاص والتنمية على اعتبار أن القطاع الخاص هو ركيزة عملية التنمية فهو الشريك الأساس للقطاع العام ويعول عليه بشكل كبير في المجتمعات ذات الانتعاش الاقتصادي، وان القطاع العام وحدة لا يمكن أن يفي بمتطلبات عملية التنمية دون وجود القطاع الخاص.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في هيمنة الدولة على مجمل الأنشطة الاقتصادية واعتمادها على القطاع النفطي كقطاع رئيس للإيرادات المالية، مما أدى ذلك إلى تبني سياسات كلية في مجلات الإدارة والتسعير والتشغيل قللت من كفاءة النشاط الاقتصادي الخاص إلى جانب تعقد الإجراءات الحكومية الروتينية وغياب بيئة الاستثمار المناسبة التي تشجع على تعبئة إمكانيات وقدرات القطاع الخاص.

هدف البحث: يسعى البحث إلى تعزيز دور القطاع الخاص وتوفير المتطلبات اللازمة التي تمكنه من أداء دوره في تنمية وتطوير الاقتصاد العراقي، ومن ثم زيادة كفاءة أداء المشاريع الاقتصادية وصولاً إلى البناء الحقيقي والاستثمار الأمثل للموارد.

فرضية البحث: تستند فرضية البحث على فكرة مفادها " أن القطاع الخاص لم يحظ بفرصة حقيقية لكي يمارس دورة بشكل المطلوب في عملية التنمية والبناء الاقتصادي في العراق بل بقي نتيجة ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي وهيمنة القطاع العام على جميع مرافق الحياة الاقتصادية وسوء السياسات الحكومية، إلى ضعفه وتدهوره.

خطة البحث: لإثبات صحة الفرضية أو نفيها قسم البحث إلى محورين رئيسين تناول المحور الأول القطاع الخاص ودوره التنموي في الاقتصاد العراقي الذي تضمن المسار التاريخي والتنموي للقطاع الخاص في العراق، كما تناول أهم الملامح والسمات الرئيسة للقطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، فضلاً عن بيان العوامل الأساسية المعيقة لنشاط القطاع الخاص في العراق. فيما استعرض المحور الثاني مساهمة القطاع الخاص في مجالات التنمية المحلية في العراق في هذه المرحلة الراهنة كما تضمن تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي. وخرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

2. القطاع الخاص ودوره التنموي في الاقتصاد العراقي.

1.2. المسار التاريخي والتنموي للقطاع الخاص في العراق.

لو استعرضنا تاريخياً المسار التنموي للقطاع الخاص في العراق طوال العقود الماضية على مراحل زمنية مختلفة نجد انه كان يؤدي دوراً واضحاً في نهضته الاقتصادية والتنموية، إلا انه على مر المدد الزمنية هذه تعرض إلى صدمات وصعوبات حدت من نموه وتطوره ويمكن توضيح ذلك بالاستناد إلى بيانات الجدول (1) فعند تأسيس الدولة العراقية في سنة 1921 وخلال الحقبة الليبرالية التي سادت فيها السياسة الاقتصادية الحرة فقد هيمن القطاع الخاص على اغلب مجالات النشاط الاقتصادي نظراً للإمكانيات الضخمة التي كان يمتلكها كبار ملاك الأرضي والتجار والمستثمرين مقارنة بإمكانيات الدولة التي كانت محدودة أنذالك، إذ كانت إيراداتها من النفط والرسوم والضرائب قليلة وكانت بالكاد تغطي إيراداتها مصروفاتها الاعتيادية، لذلك لم تستطع الدولة إقامة وامتلاك المشاريع الاستثمارية، لذا عملت على تبني فلسفة اقتصادية داعمة للحرية الاقتصادية لتشجيع القطاع خاص من خلال القيام بإعفاء مشاريع القطاع الخاص من الضرائب والرسوم، إذ صدرت قانون تشجيع الصناعات في سنة 1929 والذي حدد الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات ومن الضرائب الكمركية للمكائن والمواد الخام لمدة 15 سنة والعقارات لمدة 10

سنوات، فضلاً عن مساهمة المصرف الصناعي في توفير القروض المسيرة فكان لذلك دور كبير في تنمية وتطوير القطاع الخاص (**عبد الرضا، وحسين،50،2015**) وفي سنة 1950 عندما ارتفع حجم الصادرات النفطية وازدادت الإيرادات النفطية أنشأت الدولة مجلس الأعمار وأعلنت عن برامج التنمية والتطوير وتشجيع القطاع الخاص فظهرت منظمة ممثلة للقطاع الخاص كاتحاد الصناعات العراقي الذي كان هدفه حماية الصناعة العراقية، وقد أدى ذلك إلى تنشيط القطاع الخاص إذ أسهم في زيادة حجم التشغيل، فبلغ عدد العمال في القطاع الخاص الصناعي نحو (30507) عامل في سنة 1954 (العزاوي،2009، 8) كما أسهم بنسبة (80,1%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1956. وبعد قيام ثورة 14 تموز سنة 1958 تبنت الدولة سياسة اقتصادية جديدة تضمنت في أركانها زيادة التصنيع وتشجيع القطاع الخاص فقد أصدرت قانون التنمية الصناعية رقم 31 لسنة 1961 مستهدفاً تشجيع رأس المال الخاص (كاظم،41،2007). كما عملت الدولة على وضع الأطر القانونية لتوفير الحماية والرعاية للقطاع الخاص دون مساهمة منها في ملكية وحدات اقتصادية إنتاجية ودون محاولة منها للتدخل في إدارة أو تسير القطاع الخاص كما عملت الدولة على استيراد وتشغيل 17 معمل كبير يستوعب الفائض من الإنتاج الزراعي والحرفي ويقدم للقطاع الخاص ما يحتاجه من المواد الأولية ونصف المصنعة اللازمة للتشغيل بدل استيرادها من الخارج وكانت تلك الخطوة هي بداية الطريق لتنمية القطاعات المنتجة ومنها القطاع الخاص، إذ نما القطاعين العام والخاص جنباً إلى جنب مع بقاء القطاع الخاص مهيمناً على الأنشطة الإنتاجية، إذ بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1960 نحو (70,6%) مقابل (29,4%) للقطاع العام، إلا أن عوامل كثيرة تداخلت مع مسيرة القطاع الخاص وعملت بالتدريج على إرباكه كان أولها قرار التأميم في سنة 1964 وكان لإصدار هذا القرار آثار سلبية على مسيرة الاقتصاد العراقي وأدت إلى الحد من نشاط القطاع الخاص وتوسيع نشاط القطاع العام حيث أممت بموجبه المشروعات الخاصة والمصارف وشركات التامين والشركات الصناعية والتجارية الكبيرة التي كانت تابعة للقطاع الخاص والحقتها بجهاز الدولة (**مرزوقي،2019، http://ssafirarabi com**) وظل القطاع الخاص مقتصراً على الصناعات الصغيرة، كما أممت المصارف الخاصة التي كانت أداة فعالة في تنشيط الحركة الاقتصادية لتختزل القطاع المصرفي في مصرف الرافدين، وأممت التجارة الخارجية وقطاع المال والجانب الأكبر من قطاع الخدمات، وقد كانت نتيجة هذا الإجراءات ابتعاد القطاع الخاص عن أية عمليات استثمار متوسطة وكبيرة وسيطرة القطاع العام على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ولكن مع كل تلك القرارات بقي دور القطاع الخاص مهماً في مختلف الأنشطة الاقتصادية، ففي القطاع الصناعي الذي تأثر بتأميم أكثر من غيره شهدت

الفترة (1965ـ 1968) توسعاً ملحوظاً في نشاط الصناعي الخاص سواء فيما يتعلق بعدد المؤسسات أو قيمة الإنتاج أو القيمة المضافة أو عدد المشتغلين وان كان القطاع العام يسيطر على أهم المشاريع الصناعية الكبيرة فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة في الصناعة التحويلية نحو (45%) وبقي القطاع الخاص مهيمناً على القطاع الزراعي وقطاع النقل وقطاع الإنشاءات وعلى ما لا يقل عن (50%) من تجارة الاستيراد بينما احتكرت الدولة القطاع المالي والمصرفي وبعض الصناعات الأساسية وبعض النشاطات الإنتاجية (**السيد علي،344،1990**) ومع ذلك لم تتعدى مساهمة القطاع العام في الناتج عن (26,1%) وفي تكوين رأس المال الثابت (58,6%) الأمر الذي يدل على أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي، ثم جاءت النكسة الثانية في سنة 1968 إذ أعلنت الدولة بتنفيذ مجموعة من الإجراءات أهمها:(**النصراوي، 1995، 178**).

1ـ توسيع دور القطاع العام بالزراعة على حساب القطاع الخاص

2ـ الرقابة الكاملة على التجارة الخارجي.

3ـ تعزيز دور القطاع العام بالصناعة

وعلى اثر ذلك تم حصر جميع أنواع الاستيراد السيارات والمعدات والأغذية والأدوية والآلات والأجهزة المختلف بشركات حكومية جديدة (**يوسف،2020**) إذ سجل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص نحو (41,1%) في سنة 1968.

وفي السبعينيات وبعد تأميم النفط في سنة 1972 أخذت الدولة بتبني أسلوب التخطيط المركزي بفعل زيادة القدرات التمويلية الناجمة عن عوائد النفط وبرز دور القطاع العام في توجيه حركة الإنفاق الاستثماري الحكومي بشكل كبير، حيث غطت النسبة الغالبية من التخصيصات الاستثمارية وموازنتها أنشطة القطاع العام على مستوى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية. فضلاً عن تنفيذ الاستثمارات الضخمة التي تعجز تراكمات رأس المال المحلي عن التصدي لها من وجهة نظر التنمية. وما يؤكد ذلك أن التخصيصات الاستثمارية لإجمالي القطاع العام بلغت بموجب خطة التنمية القومية (1970ـ1974) حوالي (1442,8) مليون دينار، أي شكلت نسبة (83,5%) من إجمالي تخصيصات الخطة البالغة (1727,8 (مليون دينار، ثم ازدادت هذه التخصيصات في خطة التنمية القومية (1974ـ 1976) إلى (15755,2) مليون دينار، أي نسبة (29,9%) من إجمالي تخصيصات الخطة البالغة (16955,0) مليون دينار(**حسن،12،2006**) وقد أفضى ذلك إلى تحجيم دور القطاع الخاص نتيجة ضخامة إيرادات القطاع النفطي والشعور بعدم الفائدة من دعم وتطوير القطاع الخاص فتأثرت بذلك

نسبة مساهمته في تكوين رأس المال الثابت إذ بلغت (13,5%) في سنة 1974، كما انخفضت مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إلى (33%) في سنة 1974. في حين شكلت مساهمة القطاع العام في الناتج (67%) وفي تكوين رأس المال الثابت (83%) في سنة 1974. أما فترة الثمانينات عندما مر العراق بحرب مع إيران فقد تراجعت الدولة عن مواقفها السابقة باتجاه القطاع الخاص وقررت توسيعه من خلال تشريع إجراءات الخصخصة، إذ تبنت برنامجاً للتحرر الاقتصادي أطلقت عليه (الثورة الإدارية والاقتصادية) وهذه الإجراءات عززت من مكانة القطاع الخاص ووسعت دوره في النشاط الاقتصادي (**عودة، 2019، 214**). إذ ارتفعت مساهمته إلى (31%) من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1987 ثم وصلت إلى (46%) في سنة1990 .

وخلال حقبة التسعينات في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية وانخفاض الإيرادات النفطية لجأت الدولة إلى توسيع دور القطاع الخاص للتخفيف من حدة العقوبات والمساهمة في تغطية الطلب المحلي إذ برز للقطاع الخاص دوراً مؤثراً في إدارة النشاط التجاري والإنتاجي وتمكن من تلبية حاجات المجتمع من السلع الغذائية والزراعية والتموينية برغم الحظر الدولي الشديد المفروض، كذلك أصبح القطاع الزراعي بمعظم أنشطته وأنشطة واسعة أخرى من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بيد القطاع الخاص.(**حسن،2006، 13**) إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (93%) في سنة 1995. أما المرحلة ما بعد 2003 فقد تعرض القطاع الخاص إلى انتكاسة جديدة إذ توقفت المشروعات الصناعية بسبب الحرب والتدمير وارتفاع تكاليف الإنتاج، وانعدام الطلب على منتجاته نتيجة إغراق الأسواق العراقية بالسلع المستوردة، فضلاً عن انعدام الأمن والاستقرار، إذ سجل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (4,3%) في سنة 2005 وخلال السنوات اللاحقة وبسبب توجه الحكومة نحو التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح وصدور قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006 الذي هدف إلى تشجيع القطاع الخاص من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتأسيس المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بإحكام هذا القانون وتنمية الموارد البشرية بحسب متطلبات السوق وتوفير فرص العمل وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وتوسيع الصادرات (**تقرير الاقتصاد العراقي،2020، 45**).

كما أصدرت الدولة قرار الدستور الدائم 2005 في المادة 25 إلى أن تتكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار موارده وتنوع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته، وان الدولة عازمة على أن يكون الاستثمار لكامل مواردها على وفق اقتصاد السوق وان الدولة لن تقوم بعملية الاستثمار بشكل مباشر بل أن هذه المهمة ستكون مكفولة للقطاع الخاص بحيث يكون دور الدولة هو الدور الداعم وليس دور القائم بالاستثمار(

محمد، 2015،92) وتطبيقاً لهذا التوجه أصدرت سلطة الائتلاف قرار رقم 10 للاستثمار الأجنبي في العراق وقرارات أخرى لم يسبق لها مثيل في سخائها تجاه

الجدول 1: الأهمية النسبية للناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص في العراق للمدة (1956-2008)

(النسبة المئوية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام
1956	80,0	20,0	-	-
1960	70,6	29,4	-	-
1968	-	-		58,6
1970	-	-	45,4	54,6
1974	33,0	67,0	13,5	83,0
1979	20,0	80,0	-	-
1980	17,0	83,0	21,5	78,5
1985	24,0	76,0	19,3	80,7
1987	31,0	69,0	17,6	82,4
1990	46,0	54,0	45,6	54,4
1995	93,0	7,0	21,2	78,8
2000	14,0	86,0	30,6	69,4
2005	32,8	67,2	4,3	95,7
2008	26,7	73,3	5,8	94,2

المصدر:

- المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات(1981، 1983، 1987، 1992،2001، 2009، 2019)، صفحات متعددة. - (معن، حيدر حسن، 2012، 143). - (كاظم، حسين لطيف،7،2021).

المؤسسات والشركات متعددة الجنسية مثل قرار(37) الذي خفض معدل الضرائب على المؤسسات من (40%) إلى (15%) وقرار(29) الذي سمح للشركات الأجنبية بان تمتلك نسبة) 10%)) من الأصول العراقية خارج قطاع المصادر الطبيعية وحق المستثمر الأجنبي بتحويل نسبة) 100%)) من أرباحه خارج العراق والسماح للبنوك الأجنبية للعمل في العراق ضمن الشروط ذاتها(**حسن،24،2006**). نتيجة لذلك أخذت مساهمة القطاع الخاص في الناتج

بالارتفاع بشكل تدريجي ولكنه بقي منخفض مقارنة مع القطاع العام نتيجة تميزه بسيطرة الشركات الفردية والصغيرة، إذ بلغ تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (5,8%) في سنة2008.

بالنتيجة ظل القطاع الخاص ضعيف وعاجز عن الإسهام بشكل فعال في دعم عملية التنمية وخلق حالة من التوازن بينه وبين القطاع العام، وان الدولة لم تعمل على تنويع مصادر الاقتصاد العراقي بل لا يزال شديد التركيز على مصدر النفط في الناتج والتجارة والمالية، إذ شكل النفط أكثر من (40%) من الناتج وأكثر من (90%) من التجارة، ونتيجة ارتباط النفط بالاقتصاد العالمي أصبح الاقتصاد العراقي رهين العالم الخارجي بسبب هيمنة

الدولة على الاقتصاد عبر هيمنتها على النفط(**الجبوري،2020،https :// annabaa.org**).

2.2. أهم الملامح والسمات الرئيسة للقطاع الخاص في العراق.

في إطار المسار التاريخي والتنموي الذي شهده القطاع الخاص في العراق فقد اتصف بمجموعة من السمات التي شكلت الملامح الأساسية لهذا القطاع وتتمثل هذه السمات فيما يأتي (**النقيب،1990، 568**) **و** (**العنكبي،2008، 137**):

1ـ إن هيكل القطاع الخاص في العراق مكون بشكل رئيس من شركات فردية ومنشآت صغيرة من حيث التنظيم والاستثمار والتوزيع، وكثيراً ما تتوقف هذه الشركات بوفاة المؤسس، أو تنحسر نشاطاتها في جيل أو جيلين من الزمن.

2ـ ضعف التراكم الرأسمالي في القطاع الخاص مقاساً بضعف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين رأس المال الثابت الإجمالي وفي إعادة استثمار العائد.

3ـ محدودية الأسواق المفتوحة أمام القطاع الخاص أي محدودية فرص الاستثمار المجدي وعدم أمكان توسع القطاع الخاص من دون دعم حكومي مباشر.

4ـ إن القطاع الخاص لا يستطيع أن يقوم من دون دعم حكومي كامل من توفير القروض الميسرة، والإعفاءات الكمركية، وتقديم الخدمات الأساسية من كهرباء وماء وغاز واستعمال البنية التحتية بأسعار رمزية.

5ـ يتبع أسلوب الإنتاج كثيف العمل قليل رأس المال ويتجلى ذلك من خلال هيكل التكوين حسب الموجودات.

6ـ مع ظهور النفط وزيادة إيراداته هيمن القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتراجعت مساهمة القطاع الخاص واقتصرت على الأنشطة التجارية ذات العائد السريع، وارتبط القطاع الخاص ارتباطاً وثيقاً بالإنفاق الحكومي وتحول من قطاع مبادر إلى قطاع مشمول بالرعاية (**المحمود،1990، 543**).

2.2. العوامل الأساسية المعيقة لنشاط القطاع الخاص في العراق.

يواجه القطاع الخاص في العراق جملة من المشكلات التي كانت وما زالت سبباً رئيساً في تدهوره وضعف تطوره وضآلة دوره في دعم عملية التنمية ، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب نذكر أهمها **(يوسف،2020، https://alsabaah.iq):**

1ـ الدعم المطلق للقطاع العام وإهمال القطاع الخاص تسبب في العديد من النتائج السلبية التي أثرت بشكل كبير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ تسبب هذا الإهمال إلى ضعف روح المنافسة في الإنتاج بين القطاعين وتهميش الربحية والعائد الحقيقي للعديد من المشاريع الحكومية لينتهي الحال بالقطاع العام إلى مستويات عالية من الترهل الوظيفي وتشوهات عديدة في ميادين الإنتاج وارتفاع التكاليف الاقتصادية، مما أدى إلى انخفاض حجم العائد المتحقق من رؤوس أموال المستثمرة في منشآت القطاع العام (**النجار،2020، https://economy-news.net).**

2ـ إن الشركات الحكومية هي العميل والمشتري الأساس للمواد والخدمات في العراق لان باقي القطاعات الاقتصادية (الزراعية والصناعية وغيرها) شبه مشلولة، لذا فان أي خلل في القطاع الحكومي سيؤثر تأثراً كبيراً في القطاع الخاص.

3ـ إن شركات القطاع الخاص في جميع دول العالم تعتمد على المصارف المختلفة للتمويل وتقديم خدماتها للعميل، إلا أن المصارف في العراق ينصب عملها على شراء الدولار من البنك المركزي وبيعة بأسعار مجزية تغنيها عن العمل وتقديم خدمات مصرفية أخرى مما أدى إلى عزوف المصارف عن التعاون مع شركات القطاع الخاص.

4ـ الضرائب المفروضة على شركات القطاع الخاص عشوائية ولم تبن على أسس ثابتة كما هو معمول في جميع دول العالم، فضلاً عن أنها في ازدياد ملحوظ سنوياً مما يؤثر ذلك على حركتها في السوق وعدم إمكانها دفع مثل هذه الضرائب لقلة الموارد المالية.

5ـ إن القطاع الخاص يعتمد بشكل كبير على ما تقدمة الدولة من دعم في مجالات الإعفاءات الضريبية والكمركية فضلاً عن انه لم يدخل في استثمارات طويلة الأجل واقتصر نشاطه على المضاربة والمشاريع قصيرة الأجل ذات الربح السريع وقليلة المخاطر نتيجة انعدام الثقة بالدولة (**عبد والطعان، 2017، 66**).

3 .المؤشرات الأساسية لبيئة القطاع الخاص في هذه المرحلة الراهنة.

انطلاقاً من أهمية تحليل واقع مسيرة القطاع الخاص في هذه المرحلة الراهنة في العراق ومتابعة تطور حركة مؤشراته وانعكاساتها على أداء عملية التنمية، فقد ارتئينا تناول بعض المؤشرات المهمة التي تساهم في إعطاء صورة واقعية عن أداء القطاع الخاص في العراق. ومن أهم هذه المؤشرات ما يأتي:

أ ـ مؤشر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص وأهميته النسبية.

يعد الناتج المحلي الإجمالي احد المؤشرات المهمة التي تقيس مستوى الأداء الاقتصادي للدولة خلال فترة زمنية معينة، فعلى صعيد إجمالي حجم الناتج المحلي اظهر العراق تطوراً ملموساً في مستوى هذا الناتج إذ استمر تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع الطلب على السلع الأولية إلى جانب ارتفاع حجم الإنتاج النفطي عبر جولة التراخيص إلى المساهمة في تحقيق هذا الأداء الجيد مما انعكس ذلك على نمو وتطور الناتج المحلي الإجمالي(تقرير الاقتصاد العراقي، 2020،)، إذ حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعاً خلال المدة (2010ـ 2019) فبعد أن سجل في سنة 2010 نحو (163104,9) مليار دينار في سنة 2010 ارتفع إلى (269462,0) مليار دينار في سنة 2013 وفي سنة 2017 بلغ (224636,3) مليار دينار ثم ارتفع ليصل إلى (281484,6) في سنة 2019. إلا أن الناتج المحلي الإجمالي شهد خلال السنتين 2015و2016 انخفاضاً في الناتج إذ سجل نحو (196203,0) و (198774,4) مليار دينار على التوالي ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار النفط كونها المحرك الرئيس للأنشطة الاقتصادية فضلاً عن المخاطر السياسية والأمنية المتمثلة بمجابهة عصابات داعش مما انعكس ذلك سلباً على انخفاض معدل الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الأمر الذي صاحبة انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

أما على صعيد تتبع توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الرئيسة إي بين القطاعين العام والخاص يتضح من التوزيع أن القطاع العام يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع القطاع الخاص وذلك لان السياسة في العراق أصبحت تركز على قطاع النفط بوصفها قطباً تنموياً ومصدراً أساسياً للعملات الأجنبية وتمويل الاستثمارات مما يفسر الدور الحيوي للقطاع العام على الرغم من التأكد على دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرتبطا بالظروف السياسية والاقتصادية التي تحيط بالبلد، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بالأسعار الجارية نحو (56698,2) مليار دينار في سنة 2010 فيما بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العام بالأسعار الجارية نحو (106406,7) مليار دينار في سنة 2010، وخلال السنوات اللاحقة وبسبب توجه الدولة نحو التحول إلى اقتصاد السوق والانفتاح وتشريع قوانين الاستثمار نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص اخذ بالارتفاع وبشكل تدريجي ولكنه بقي منخفضاً مقارنه مع القطاع العام إذ سجل الناتج المحلي للقطاع الخاص نحو (101306,8) مليار دينار في سنة 2019، أما الناتج المحلي الإجمالي في القطاع العام فقد بلغ (180177,8) مليار دينار في سنة 2019. ويعزى سبب ذلك إلى كون القطاع الخاص يتميز بسيطرة الشركات الفردية والصغيرة، وانعدام الطلب المحلي على المنتجات المحلية بسبب إغراق

الأسواق المحلية بالسلع المستوردة فضلاً عن انعدام الأمن والاستقرار واستهداف أصحاب رؤوس الأموال مما أدى ذلك إلى هروب المنظمين ورؤوس الأموال إلى دول الجوار بحثاً عن الاستقرار والأمان وتوظيف الأموال (**الدعمي،44**) كما نلاحظ أنه في سنة 2015 سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص انخفاضاً إذ بلغ (114077,8) (82125,3) مليار دينار على التوالي ويعود ذلك إلى تردي الوضع الأمني نتيجة العصابات الإرهابية، وتدهور ثقة المستثمرين فضلاً عن سياسة التقشف التي اتبعتها الحكومية نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإنفاق الحكومي، وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية.

أما بخصوص مدى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي فنجد أنه من خلال الجدول نفسه أن هذا القطاع كانت مساهمته متواضعة مقارنة مع مساهمة القطاع العام، إذ سجل أعلى مساهمته له (42,5%) في سنة 2016 أما القطاع العام فقد ظلت أهميته النسبية بشكل عام مرتفعة، إذ بلغت أعلى نسبة تم تسجيلها نحو (69,5%) في سنة 2011، نستدل من تلك أن دور القطاع الخاص في العراق لا يزال ضعيفاً ولا يعد شريكاً رئيساً في عملية التنمية نتيجة ضعف تفعيل القوانين الاستثمار وقانون حماية المنتج المحلي. على عكس القطاع العام الذي يتمتع بمكانه اقتصادية كبيرة في الاقتصاد العراقي.

جدول 2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للقطاعين العام والخاص في العراق وأهميتهما النسبية للمدة (2010ـ 2019)

(مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	القطاع العام	النسبة المئوية	القطاع الخاص	النسبة المئوية	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
2010	106406,7	65,2	56698,2	34,8	163104,9
2011	151942,7	69,5	66675,1	30,5	218617,8
2012	175083,1	69,1	78309,5	30,9	253392,6
2013	181311,5	67,3	88150,5	32,7	269462,0
2014	170412,4	63,8	96850,4	36,2	267262,8
2015	114077,8	58,1	82125,3	41,9	196203,0
2016	114328,2	57,5	84446,2	42,5	198774,4
2017	137919,8	61,4	86716,5	38,6	224636,3
2018	180786,3	66,4	91297,6	33,6	272083,9
2019	180177,8	64,0	101306,8	36,0	281484,6

المصدر: ـ التقديرات الفعلية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي للسنوات (2018 و2019)، صفحات متعددة. ـ تقرير الاقتصاد العراقي للسنوات (2014, 2019)، صفحات متعددة.

ب ـ مؤشر توزيع الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص بحسب الأنشطة الاقتصادية .

على الرغم من أهمية تحليل تطور إجمالي الناتج المحلي في الاقتصاد العراقي كونه المحرك الأساس للأنشطة الاقتصادية لاسيما القطاعات الاقتصادية الإنتاجية وكذلك أهمية تحليل توزيعه بين القطاعين العام والخاص التي من خلالها يتضح إمكانية تحقيق التوازن بين القطاعين في توظيف الموارد المالية للاقتصاد بما يحقق أفضل استخدام ممكن لهذه الموارد، إلا أن أهمية التحليل تتعاظم من خلال توزيع إجمالي الناتج على القطاعات الاقتصادية كافة مع إعطاء أولوية استثنائية للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية الحقيقية كالقطاع الزراعي وقطاع الصناع التحويلية فضلاً عن قطاع الماء والكهرباء والنقل والمواصلات، إذ يتضح من البيانات المعروضة في الجدول (3) أن الأنشطة الاقتصادية موزعة إلى الأنشطة السلعية والأنشطة التوزيعية والأنشطة الخدمية ونجد أن نشاط القطاع الخاص قد تركز في الأنشطة التوزيعية، إذ بلغت قيمتها(40645,7) مليار دينار وبمساهمة (85%) من إجمالي الناتج المحلي في سنة 2017، وقد تركزت الاستثمارات فيه في نشاط النقل والاتصالات والتخزين إذ بلغت (22470,9) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (93,9%) في سنة 2017، يعود إلى زيادة الطلب عليها من جهة، وعدم وجود منتجات أجنبية منافسة من جهة أخرى، لذلك تنخفض درجات المخاطرة في هذه الأنشطة بالمقارنة مع الأنشطة الأخرى .يليها نشاط التجارة والفنادق بقيمة (17377,1) مليار دينار مشكلاً مساهمة قدرها (86,6%) ثم يأتي نشاط التامين والبنوك إذ بلغت الاستثمارات فيه (797,6) مليار دينار وبنسبة مساهمة (16,7%) في سنة 2017، في حين نلاحظ أن القطاع العام هيمن على الأنشطة السلعية إذ بلغت مساهمته نحو (80%) من إجمالي الناتج المحلي في حين لم تتعدى مساهمة القطاع الخاص نحو (20%) فقط من إجمالي الناتج المحلي وقد تركزت الاستثمارات في القطاع العام في نشاط التعدين والمقالع، إذ بلغت (88664,8) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (99,6%) من إجمالي الناتج المحلي يليها نشاط الكهرباء والماء ونشاط الصناعة التحويلية إذ بلغت مساهمتها (82,9%) (37,7%) على التوالي في سنة2017 بينما نلاحظ أن اكبر الاستثمارات في القطاع الخاص تركزت في نشاط الزراعة والغابات والصيد ونشاط البناء والتشييد، إذ بلغت نسبة مساهمتها (98,8%) (96,7%,) من إجمالي الناتج في سنة 2017. أما الأنشطة الخدمية فنجد أن القطاع العام يهيمن عليها أيضا قياساً بالقطاع الخاص، إذ بلغت استثماراته فيها (34016,8) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (55,6%,) في حين بلغت

استثمارات القطاع الخاص نحو (22049,1) مليار دينار وبنسبة مساهمة قدرها (36,2%) وقد تركزت استثمارات القطاع الخاص في ملكية دور السكن باعتباره الأكثر ضماناً والأكثر ربحية من باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، فضلاً عن تخوف أصحاب رؤوس الأموال من الاستثمارات في القطاعات الصناعية المهمة لعدم توفر البيئة الاستثمارية المناسبة لتوظيف تلك رؤوس الأموال. في حين تركزت نشاط القطاع العام في خدمات التنمية الاجتماعية إذ بلغت (82,9%) من إجمالي الناتج المحلي.

نستدل من تلك البيانات أن مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة السلعية تميل إلى الانخفاض مقارنة مع القطاع العام بسبب تزايد الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى في الناتج لاسيما القطاعات التوزيعية وقطاع الخدمات، وهذا أن دل على شيء فهو يدل إلى أن القطاع الخاص قطاع توزيعي ضعيف الإنتاجية.

جدول 3: الناتج المحلي الإجمالي للقطاعين العام والخاص وأهميتهما النسبية بحسب الأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة (2015ـ 2017) (مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	2015				2016				2017			
الأنشطة الاقتصادية	القطاع العام	الأهمية النسبية	القطاع الخاص	الأهمية النسبية	القطاع العام	الأهمية النسبية	القطاع الخاص	الأهمية النسبية	القطاع العام	الأهمية النسبية	القطاع الخاص	الأهمية النسبية
الأنشطة السلعية	72737,4	75,4	23692,3	24,6	75071,6	76,0	23704,9	24,0	96357,0	80,0	24021,7	20,0
الزراعة والصيد والغابات	60,7	0,74	8100,0	99,3	66,8	0,85	7765,2	99,2	76,5	1,2	6521,8	98,8
التعدين والمقالع	65197,8	99,4	393,1	0,6	67400,2	99,4	396,7	0,6	88664,8	99,6	400,2	0,4
النفط الخام	65194,0	100	-	-	67400,2	100	-	-	88664,8	100	-	-
أنواع أخرى من التعدين	3,8	1,0	393,1	99,0	0,0	0,0	396,7	100	0,0	0,0	400,2	100
الصناعة التحويلية	1904,2	45,0	2330,5	55,0	1633,2	36,8	2803,2	63,2	1815,0	37,7	3004,9	62,3
الكهرباء والماء	5031,1	84,9	897,3	15,1	5372,7	83,3	1077,9	16,7	5379,5	82,9	1106,9	17,1

البناء والتشييد	543,5	4,3	11971,3	95,7	598,6	4,9	11661,9	95,1	421,2	3,1	12987,8	96,7
الأنشطة التوزيعية	**6541,6**	**14,6**	**38208,4**	**85,4**	**5032,2**	**11,3**	**39601,2**	**88,7**	**7546,0**	**15,0**	**40645,7**	**85,0**
النقل والمخازن والاتصالات	1187,9	5,7	19612,8	94,3	1425,6	6,3	21193,3	93,7	1510,9	6,1	22470,9	93,9
التجارة والفنادق	3704,4	17,4	17622,4	82,6	1072,1	5,8	17521,7	94,2	2694,8	13,4	17377,1	86,6
البنوك والتامين	1649,3	62,9	973,2	37,1	2534,5	74,1	886,2	25,9	3340,2	83,3	797,6	16,7
الأنشطة الخدمية	34798,8	63,2	20224,5	36,8	34224,3	61,2	21140,1	38,2	34016,8	55,6	22049,1	36,2
ملكية دور السكن	-	-	13793,8	100	-	-	14379,2	100	-	-	15052,7	100
خدمات التنمية الاجتماعية	34798,8	84,4	6430,8	15,6	34224,3	83,5	6760,9	16,5	34016,8	82,9	6996,4	17,1
الحكومة العامة	34798,8	100	-	-	34224,3	100	-	-	34016,8	100	-	-
المجموع	**114077,8**	**58,1**	**82125,2**	**41,9**	**114328,2**	**57,5**	**84446,2**	**42,5**	**137919,8**	**61,4**	**86716,5**	**38,6**

المصدر: (تقرير الاقتصاد العراقي لسنة ،2020، 2020، صفحات متنوعة).

ج ـ مؤشر تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص وأهميته النسبية.

يعد مؤشر تكوين رأس المال الثابت من ابرز المؤشرات لتحديد كفاءة السياسة الاستثمارية والتنموية في العراق على الرغم من وجود عوامل أخرى معه لتحديد مستوى التنمية، إلا انه يبقى له الأسبقية على غيره من العوامل لتحديد مستوى النشاط الاستثماري (**جعفر،7،2009**). ومن خلال متابعة تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق من خلال بيانات الجدول (4) إذ توضح البيانات أن تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الجارية حقق انتعاشاً ملموساً خلال المدة (2010ـ 2018) إذ ازداد من (26252,8) مليار دينار في سنة 2010 إلى (31944,6) مليار دينار في سنة 2018، ولكن على الرغم من هذا التحسن إلا انه نلاحظ أن تكوين رأس المال الثابت بقي اقل بكثير من المعدلات اللازمة لتحقيق التنمية، إذ لا تزال هذه المعدلات بعيدة جداً عن المعدلات المطلوبة تحقيقها لأجل تسريع عملية التنمية، كما نلاحظ أن السياسة الاستثمارية في العراق اتسمت بعدم التنوع والثبات وبقيت على أنماطها التقليدية على الرغم من سعي خطط التنمية إلى فتح مجالات الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، إذ يلاحظ أن الإضافات الرأسمالية في الاقتصاد العراقي لا تزال تهيمن عليها القطاع العام فكان له دوراً متميزاً في تكوين رأس المال الثابت مقارنة مع القطاع الخاص، إذ بلغ تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام (24173,5) مليار دينار في سنة 2010 في حين سجل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص (2079,3) مليار دينار في سنة 2010 وبعدها نلاحظ أن رأس المال الثابت للقطاع الخاص اخذ بالارتفاع بشكل تدريجي

ولكن بقي منخفضاً مقارنه مع القطاع العام، إذ بلغت قيمة رأس المال الثابت للقطاع الخاص في سنة 2018 نحو (13029,6) مليار دينار في حين سجل رأس المال الثابت للقطاع العام (18914,9) مليار دينار في سنة 2018 ويعود سبب ذلك كون القطاع الخاص يبحث عن الفرص الاستثمارية المضمونة الربحية أي لا يجازف في الدخول في الميادين الاستثمارية طويلة الأجل فضلاً عن انعدام الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق لذا فان الاستثمارات في القطاع الخاص بقيت منخفضة. وينبغي الإشارة إلى أن الزيادة التي حققها تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام لا تمثل زيادة حقيقة بمعنى خلق طاقات إنتاجية جديدة بقدر ما تمثل تعويض وإعادة إعمار لأغلب القطاعات الإنتاجية التي تعرضت للاندثار بسبب الظروف التي مر بها العراق. أما فيما يخص مدى مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت فتشير البيانات إلى أن هناك خلل في السياسة الاستثمارية، إذ نلاحظ في الجدول نفسه ضعف مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت إذ بقيت أهميته النسبية بشكل عام مخفضة مقارنة بالقطاع العام، إذ بلغ أعلى مستوى تم تسجله (45,9%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في سنة 2017، في حين سجل القطاع العام أعلى مساهمة وصلت إلى (92,1%) من إجمالي تكوين رأس المال الثابت في سنة 2010. نستدل من تلك النسب مدى تدني مساهمة القطاع الخاص في العراق نتيجة تردي بيئة العمل والاستثمار والاستمرار في سياسة الإغراق السلعي مما انعكس ذلك في محدودية دور القطاع الخاص في عملية التنمية في هذه المرحلة الراهنة.

جدول (4) تكوين رأس المال الثابت القطاعين العام الخاص بالأسعار الجارية وأهميتهما النسبية في العراق للمدة (2010ـ 2018)

(مليار دينار، النسبة المئوية)

السنوات	القطاع العام	النسبة المئوية	القطاع الخاص	النسبة المئوية	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
2010	24173,5	92,1	2079,3	7,9	26252,8
2011	25723,0	91,1	2511,9	8,9	28235,0
2012	33274,4	87,2	4865,6	12,8	38139,9
2013	45086,5	81,9	9950,1	18,1	55036,7
2014	41889,6	75,0	13947,8	25,0	55837,4
2015	33838,6	66,8	16812,0	33,2	50650,6
2016	17389,6	60,6	11313,6	39,4	28703,2
2017	17503,5	54,1	14826,7	45,9	32330,3
2018	18914,9	59,2	13029,6	40,8	31944,6

المصدر: (المجموعة الإحصائية (2018ـ 2019)، صفحات متعددة).

ح ـ مؤشر توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بحسب الأنشطة الاقتصادية.

على صعيد توزيع إجمالي تكوين رأس المال الثابت على مستوى الأنشطة الاقتصادية فيما بين القطاعين العام والخاص خلال المدة (2015ـ 2017) والمبينة في الجدول (5) يتضح من التوزيع أن القطاع الخاص إلى جانب ضعف مساهمة في إجمالي تكوين رأس المال الثابت قياساً بالقطاع العام فقد تركزت نشاطاته بصورة خاصة في المجالات الخدمية، إذ بلغت قيمتها (6947,8) مليار دينار في سنة 2017 وهي أعلى بكثير من قيمة القطاع العام التي بلغت (3036,9) مليار دينار في سنة 2017. وان مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الخدمية تبدو واضحة في نشاط ملكية دور السكن، إذ بلغت استثماراته فيها (6150,9) مليار دينار في سنة 2017، أما القطاع العام فلم يكن لها أية استثمار في هذا النشاط، علما أن الدولة قد تخلت عن الاستثمار في نشاط الإسكان منذ أواسط عهد الثمانينات (**تقرير الاقتصاد العراقي 2008، 16**).في حين نلاحظ أن الدولة تهيمن هيمنة مطلقة على قطاع الخدمات الاجتماعية انسجاماً مع الوظائف التقليدية للدولة العراقية، وعلى هذا فقد تم زيادة إنفاق الدولة على الإدارة العامة والدفاع والخدمات الأخرى لاسيما القطاع الصحي والتعليمي ويعود غياب القطاع الخاص عن هذه الأنشطة نسبياً إلى عوامل عديدة منها عدم إمكانية القطاع الخاص بناء مؤسسات خاصة ضخمة كذلك بنية الدولة ذاتها وطبيعة دورها كراعية للمصالح الاجتماعية (العزاوي،25،2009) .

كما نلاحظ من الجدول أن القطاع الخاص قد استأثر بالأنشطة التوزيعية، إذ بلغت (895,4) مليار دينار في سنة 2017، وقد تركزت نشاطاته في التجارة والفنادق إذ بلغت (786,3) مليار دينار يليها نشاط التامين والبنوك إذ بلغت قيمتها (108,9) مليار دينار في سنة 2017، أما القطاع العام قد استأثر بالأنشطة السلعية إذ بلغت (13835,9) مليار دينار في سنة 2017 مقياساً بالقطاع الخاص فقد بلغت استثماراته (6983,4) مليار دينار، في حين تبوأ نشاط التعدين والمقالع مركز متقدم في إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام إذ بلغت قيمته (11822,6) يليها قطاع الماء والكهرباء (1521,9) مليار دينار، أما القطاع الخاص فقد تبوأت الزراعة والغابات والصيد المرتبة الأولى بالنسبة للأنشطة السلعية بقيمة (599,4) مليار دينار في سنة 2017. رغم أن معظم ناتج هذا النشاط يعود للقطاع الخاص، إلا أن نلاحظ تدني مساهمته في تكوين رأس المال الثابت، وهذا يعود إلى عدم وجود حوافز كبيرة للمزارعين للاستثمار الزراعي على الرغم من حاجة هذا القطاع إلى ذلك نتيجة الإغراق الكبير للسلع الزراعية المستوردة المنخفضة الثمن، فضلًا عن عدم وجود سياسة إقراض ملائمة (**خطة التنمية الوطنية2018ـ**

2018،2022، 28). كما يظهر من الجدول تدني تكوين رأس المال في القطاع الصناعي الخاص، لأسباب عديدة لعل من أبرزها تردي مناخ الاستثمار وعدم وجود سياسة لتقييد الاستيرادات الصناعية لاسيما للمنتجات التي يستطيع القطاع الخاص إنتاجها محلياً، فضلًا عن ضعف الائتمان المقدم إلى القطاع الصناعي الخاص.

جدول 5: إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الخاص بحسب نوع الأنشطة بالأسعار الجارية للمدة (2015ـ 2017) **(مليار دينار)**

الأنشطة الاقتصادية	2015		2016		2017	
	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص
الأنشطة السلعية	**30360,6**	**2637,9**	**13262,4**	**3454,8**	**13835,9**	**6983,4**
الزراعة والصيد والغابات	54,0	159,4	168,2	160,3	133,4	599,4
التعدين والمقالع	28864,6	4,5	11594,2	393,6	11822,6	16,9
النفط الخام	28854,4	0,0	11588,6	0,0	11822,6	0,0
أنواع أخرى من التعدين	10,2	4,5	5,5	393,6	0,0	16,9
الصناعة التحويلية	366,2	485,5	211,1	1248,4	157,1	3758,7
الكهرباء والماء	750,6	1003,9	1060,5	1647,1	1521,9	2328,5
البناء والتشييد	325,2	984,6	228,4	5,4	200,9	279,9
الأنشطة التوزيعية	**440,8**	**6357,2**	**535,1**	**2120,5**	**408,2**	**895,4**
النقل والمخازن والاتصالا	212,3	4729,5	274,2	1376,2	265,0	0,2
التجارة والفنادق	191,5	1484,9	149,3	541,4	105,3	786,3
البنوك والتامين	37,2	142,8	111,6	202,9	37,9	108,9
الأنشطة الخدمية	**3036,9**	**7816,9**	**3592,1**	**5738,3**	**3259,4**	**6947,8**
ملكية دور السكن	0,0	4073,1	0,0	4715,1	0,0	6150,9
خدمات التنمية الاجتماع	3036,9	0,0	3592,1	0,0	3259,4	796,9
خدمات شخصية	0,0	3743,8	0,0	1023,2	0,0	796,9
إجمالي تكوين رأس المال لثابت	**33838,6**	**16812,0**	**17389,5**	**11313,6**	**17503,5**	**14826,7**

المصدر: (المجموعة الإحصائية (2018ـ 2019)، صفحات متعددة).

د ـ مؤشر عدد العاملين في القطاع الخاص.

لا شك أن عدد العاملين في أية دولة يتزايد نتيجة تزايد معدلات النشاط الاقتصادي الذي يمثل نتيجة زيادة التطور الاقتصادي من جهة وزيادة عدد السكان من جهة أخرى، إذ سجل عدد العاملين في العراق للقطاعين العام والخاص نحو (7,664) مليون عامل في سنة 2007(**سالم،2011، 24**). وقد افتقر العراق إلى مؤشرات دقيقة عن واقع العمل في القطاع الخاص إذ لا توجد بيانات خاصة عن القطاع غير المنظم. ولكن حسب البيانات المتاحة في وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي نجد أن القطاع الخاص يساهم بنسبة كبيرة في سياسة التشغيل إذ ما قورنت بسياسة تشغيل القطاع العام ويعود ذلك إلى أن معدل نمو القطاع العام يكون أبطأ من معدل نمو القطاع الخاص، مما أضعفت قدرته على استيعاب العمالة. إذ بلغت مساهمة القطاع الخاص (61%) في سنة 2007 وقد اخذ عدد العاملين بالانخفاض إلى (59%) من إجمالي العاملين ضمن حدود فئة السكان النشطين اقتصاديا في سنة 2012 واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى (58%) من إجمالي العاملين في سنة 2014(**خطة التنمية الوطنية 2018ـ 2022، 30،2018**) يعود هذا الانخفاض إلى الأزمة الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير في اقتصاد البلد، فضلاً عن عدم توافر بيئة استثمارية تساعد في نموه وعدم وجود شعور بالاستقرار الأمني، فضلاً عن عدم توافر ضمان اجتماعي لحماية العاملين، لذلك نجد أنه على الرغم من أن القطاع الخاص يعد مصدراً مهماً من مصادر توفير فرص العمل، إلا انه بقي غير مولد لفرص العمل آمنة ومستدامة لا بل كان له دوراً في رفع معدلات العمل الناقصة في ظل اتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم. ويعود ذلك إلى ضعف مناخ الاستثمار وكثرة المعوقات التي تواجه نمو القطاع الخاص.

أما القطاع العام فقد بلغت نسبة عدد العاملين فيه في سنة 2007 نحو (34%) من إجمالي عدد العاملين وارتفعت إلى (37%) في سنة 2012، واستمرت بالارتفاع إلى (39%) في سنة 2014 (**خطة التنمية الوطنية 2018ـ 51،2018،2022**) ويعود سبب زيادة إعدادهم في القطاع العام نتيجة اعتماد الدولة سياسة التوظيف الاجتماعي للتخفيف من مشكلة البطالة لاسيما بعد سنة 2003.

إن هذا التباين في توزيع قوة العمل ما بين القطاعين العام والخاص رافقه تباين واضح في توزيع المشتغلين من قوة العمل حسب الأنشطة الاقتصادية إذ كانت نسب التشغيل الأكبر للقطاع الخاص في كل من أنشطة الزراعة والصيد وتجارة الجملة والمفرد بنحو (98%) لكل منها مقابل (2%) للقطاع العام و (90%) في أنشطة التشييد والبناء و (10%) في القطاع العام و (82%)

في أنشطة النقل والاتصالات و(18%) للقطاع العام و(66,5%) في الصناعة التحويلية و(33,5%) للقطاع العام في حين سجل القطاع الخاص مستويات متدنية في كل قطاعين التعدين والاستخراج (14,5%) والماء والكهرباء (18,5%) وقطاع الخدمات (35%) فيما توزعت نسب التشغيل مناصفة بين القطاعين العام والخاص في نشاطي التمويل والتامين في سنة 2007 (**سالم،25،2011**).

هـ ـ مؤشر الصادرات والواردات السلعية للقطاع الخاص.

بمعرفة حجم الصادرات والواردات السلعية للقطاع الخاص نستطيع أن نستدل على مدى أهمية هذه القطاع، لان الصادرات تعكس بشكل أساس تطور القاعدة الإنتاجية أو البنية الهيكلية للقطاع الصناعي الخاص، وهي المحرك الرئيس للتنمية الاقتصادية والداعم الرئيس لاحتياطيات البنك المركزي من العملة الأجنبية والمعزز الأساس للفوائض في ميزانية الدولة. بالمقابل فان الواردات تعكس قصور القطاع الصناعي الخاص عن تامين احتياجات الأفراد من السلع والخدمات التي يحتاجها لاستهلاكه المحلي كما أنها تستنزف موارد الدولة من العملات الأجنبية وتؤدي إلى خسارة الاقتصاد الوطني. وبالاستناد إلى بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء والمعروضة في الجدول (6) نجد أن هناك تبايناً كبيراً في مساهمة القطاعين الخاص والعام في الصادرات، إذ ستحوز القطاع العام على معظم الصادرات، إذ لم تقل مساهمته عن (99,5%) من إجمالي الصادرات طوال المدة الدراسة من (2010ـ 2018) بالمقابل نجد أن صادرات القطاع الخاص لم يشكل إلا نسبة ضئيلة لا تتجاوز (0,5%) من إجمالي الصادرات خلال المدة نفسها. أما من ناحية حجم الواردات فنجد أنها على العكس تماماً، إذ استحوذ القطاع الخاص على معظم الواردات قياساً بالقطاع العام، إذ شكلت أعلى مساهمة للقطاع الخاص نحو (84,3%) من إجمالي الواردات، أما مساهمة القطاع العام فلم تتعدى إلى (38,1%) من إجمالي الواردات.

جدول6: الأهمية النسبية لواردات وصادرات القطاع الخاص في العراق للمدة (2010ـ2018)

السنوات	الواردات		الصادرات	
	القطاع الخاص	القطاع العام	القطاع الخاص	القطاع العام
2010	73,0	27,0	0,4	99,6
2011	61,9	38,1	0,3	99,7
2012	63,7	36,3	0,4	99,6
2013	63,7	36,3	0,3	99,7
2014	61,9	38,1	0,3	99,7
2015	79,8	20,2	0,5	99,5

2016	84,3	15,7	0,5	99,5
2017	81,8	18,2	0,4	99,6
2018	83,9	16,1	0,3	99,7

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتمادا على: النشرة الإحصائية السنوية للسنوات (2012،2011، 2013، 2014، 2015،2016، 2017، 2018)، صفحات متعددة.

و ـ عدد المنشآت الصناعية للقطاع الخاص.

يمثل قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للقطاع الخاص في العراق، إذ أن المنشآت الصناعية الصغيرة التي توظف أقل من 10 عمال هي كلها منشآت خاصة، ومن خلال ملاحظة بيانات الجدول (7) نجد انه بشكل عام أن المنشآت الصغيرة تهيمن على عدد المنشآت الخاصة في العراق وهذا راجع إلى الإمكانات المحدودة للمستثمر، فضلاً عن المسؤولية المحدودة للمنشآت. ولو تتبعنا تطور حجم المنشآت الصناعية للقطاع الخاص نجد وجود تذبذب واضحاً في تطور حجم المنشآت الصناعية للقطاع الخاص خلال المدة (2010ـ 2018) ففي بداية المدة حققت تطوراً كبيراً إذ ازداد عددها من (11593) صناعة في سنة 2010 لتصل إلى أعلى مستوى لها (47281) صناعة في سنة 2011، إلا انه سرعان ما أخذت عدد منشآت القطاع الخاص بالانخفاض التدريجي حتى وصلت إلى (22469) صناعة في سنة 2014، ويعود سب ذلك إلى تدهور الوضع الأمني نتيجة العصابات الإرهابية داعش وتوقف عدد من المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، فضلاً عن انخفاض أسعار النفط الذي اثر بشكل كبير على مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي الخاص، إلا أن بعدها اخذ القطاع الصناعي الخاص يستعاد عافيته فازداد عدد منشآته حتى وصلت إلى (28514) في سنة 2017. نتيجة عودة قسم من المنشآت الصناعية لمزاولة عملها من جديد وتحسن الوضع الأمني بشكل نسبي، فضلاً عن قيام الحكومة بمنح بعض التسهيلات ودعمها للقطاع الصناعي الخاص، إلا أنها عادت وانخفضت في سنة 2018 لتصبح (26480) صناعة.

هذا التباين في حجم المنشآت الصناعية الخاصة رافقه تباين واضح في توزيع حجم تلك المنشآت، إذ هيمنة الصناعات الصغيرة على الهيكل الصناعي للقطاع الخاص طوال مدة الدراسة إذ بلغ عددها في سنة 2018 نحو (25747) صناعة، تليها الصناعات الكبيرة بقيمة (535) صناعة، أما الصناعات المتوسطة فلم تشكل إلا عدد قليل من إجمالي المنشآت الصناعية الخاصة إذ بلغت (198) صناعة في سنة 2018، أن تزايد عدد الصناعات الصغيرة يعكس ظاهرة ضعف التخصص الصناعي للقطاع الخاص عالي المهارة، وتدني الكثافة الرأسمالية للصناعة المحلية.

وبتحليل توزيع القوى العاملة في القطاع الصناعي الخاص نجد أن القطاع الصناعي الخاص يسهم مساهمة واضحة في توفير فرص عمل، إذ ارتفع عدد العاملين فيه من (57821) عاملاً سنة 2010 إلى (108841) عاملاً في سنة 2018 ، ويظهر هذا الارتفاع بشكل ملحوظ في الصناعات الصغيرة فقد حققت ارتفاعاً في استيعاب القوى العاملة، إذ ارتفعت من (36898) عاملاً سنة 2010 إلى (83375) عاملاً سنة 2018، كما ارتفع عدد العاملين في الصناعات الكبيرة ولكن ليس بمستوى الارتفاع الذي حققته الصناعات الصغيرة، إذ ارتفع من (20000) عاملاً في سنة 2010 إلى (22842) عاملاً في سنة 2018 أما الصناعات المتوسطة فلم تستوعب عدد كبير من القوة العاملة، إذ بلغ عدد العاملين في سنة 2018 (2624) عاملاً بعد أن كان يبلغ (923) عاملاً في سنة 2010.

جدول 7: عدد المنشآت الصناعية للقطاع الخاص في العراق وعدد العاملين فيها بحسب حجمها في العراق للمدة (2010ـ 2018)

السنوات	عدد المنشآت الصناعية				عدد العاملين			
	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	المجموع	الكبيرة	المتوسطة	الصغيرة	المجموع
2010	406	56	11131	11593	20000	923	36898	57821
2011	546	159	47281	47986	1186000	2431	145385	1333816
2012	548	218	43669	44435	38000	3357	146210	187567
2013	558	226	27694	28478	32000	3525	92059	127584
2014	540	120	21809	22469	29595	1916	84272	115783
2015	527	92	22480	23099	28947	1491	67156	97594
2016	503	179	25966	26648	23869	2449	81920	108238
2017	476	182	27856	28514	22632	2521	94644	119797
2018	535	198	25747	26480	22842	2624	83375	108841

المصدر: ـ (المجموعة الإحصائية السنوية في العراق 2016، 2018، 2016، 2018، صفحات متعددة).

ـ (إحصاء المنشآت الصناعية المتوسطة لسنة 2015, 2016, 2017,2018، صفاحات متعددة)

ي ـ التخصيصات الاستثمارية للقطاع الخاص.

صاغت وزارة التخطيط خطط اقتصادية تغطي المدة (2005ـ 2022) وعدت هذه الخطط استراتيجيات لإنعاش القطاع الخاص سواء من حيث حجم الاستثمار أم عدد فرص العمل بهدف تحقيق التنمية. (**كاظم، 2021، 9**). وتباينت تلك التخصيصات بحسب كل خطة، وفي جميع الخطط التنمية الوطنية نجد أن هناك خلل واضح في السياسية الاستثمارية استحوذ القطاع العام على النسبة الأكبر من التخصيصات الاستثمارية وبرز دور القطاع العام في توجيه حركة الإنفاق

الاستثماري الحكومي بشكل كبير، حيث غطت النسبة الغالبية من التخصيصات الاستثمارية وموازنتها أنشطة القطاع العام على مستوى القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية. وما يؤكد ذلك ما تشير إليه بيانات الجدول (8) إذ أن التخصيصات الاستثمارية للقطاع العام (128500) مليار دينار بموجب خطة التنمية (2010ـ 2014) في حين بلغت تخصصات القطاع الخاص (89500) مليار دينار من مجموع التخصيصات الاستثمارية لخطة التنمية البالغة (218000) مليار دينار في الخطة نفسها، ثم ازدادت هذه في خطة التنمية الوطنية (2013ـ 2017) إذ بلغت (417000) مليار دينار، وعلى الرغم من ارتفاع حجم التخصيصات الاستثمارية إلا أن نلاحظ أن حجم تخصيصات القطاع الخاص انخفضت إلى (88000) مليار دينار في حين ظلت تخصيصات القطاع العام مرتفعة بلغت (329000) مليار دينار، وهذا يدل على الدولة تدعم القطاع العام بشكل كبير وهذا اثر بشكل سلبي على جميع أنشطة القطاع الخاص. كما نجد من الجدول أن حجم التخصيصات الاستثمارية انخفضت بشكل كبير في خطة التنمية الوطنية (2018ـ 2022) إذ بلغ مجموع التخصيصات (220600) مليار دينار، وقد اثر هذا الانخفاض في انخفاض التخصيصات الاستثمارية للقطاعين العام والخاص، وعلى الرغم من انخفاض التخصيصات ظل القطاع العام يستحوذ على الحصة الأكبر من إجمالي التخصيصات، إذ بلغت تخصيصاته (88600) مليار دينار بالمقابل بلغت تخصيصات القطاع الخاص (132000) مليار دينار. تعكس تلك القيم هيمنة القطاع العام على التخصيصات الاستثمارية مقارنة بالقطاع الخاص وحتى أن طرأ على تخصيصات القطاع الخاص بعض التحسن إلا انه يبقى اقل بكثير من المعدلات اللازمة لتحقيق التنمية وهذا مما يعكس قصوره في تمويل عملية التنمية في العراق.

أما بصدد نسب المساهمة نجد أن التخصصات الممنوحة للقطاع الخاص لم تصل إلى نصف التخصيصات الممنوحة للقطاع العام في أقصى حالاتها، إذ بلغت مساهمة القطاع الخاص (41,1%) من إجمالي تخصيصات خطة التنمية (2010ـ 2014) بالمقابل شكلت مساهمة القطاع العام (58,9%)، أما في خطة (2013ـ 2017) فقد ارتفعت مساهمة القطاع العام بشكل كبير لتصل إلى (78,9%) في حين نجد أن مساهمة القطاع العام انخفضت بشكل كبير حتى وصلت إلى (21,1%) من إجمالي تخصيصات خطة التنمية (2013ـ 2017)، وفي الخطة (2018ـ 2022) على الرغم من انخفاض حجم التخصيصات الاستثمارية إلا أن القطاع العام ظل يستحوذ على النسبة الأكبر من إجمالي تخصيصات الخطة فقد بلغت مساهمة القطاع العام بنحو (59,8%) أما مساهمة القطاع الخاص فقد بلغت (40,2%). نستدل من تلك النسب

أن هذه التخصصات غير كافية للاستثمارات القطاع الخاص، وان الدولة تدعم بشكل كبير القطاع العام في حين لم تدعم القطاع الخاص إلا بشكل ضئيل، لذا ظل هذا القطاع عاجزاً عن تلبية متطلبات التنمية.

جدول 8: التخصيصات الاستثمارية للقطاعين العام والخاص في الخطط التنمية في العراق

(مليار دولار، النسبة المئوية)

الاستثمارات / خطط التنمية	استثمارات القطاع الخاص	الأهمية النسبية	استثمارات القطاع العام	الأهمية النسبية	إجمالي الاستثمارات	إجمالي الأهمية النسبية
خطة التنمية (2010ـ 2014)	89500	41,1	128500	58,9	218000	100
خطة التنمية (2013 ـ2017)	88000	21,1	329000	78,9	417000	100
خطة التنمية (20 18 ـ 2022)	88600	40,2	132000	59,8	2206 00	100

المصدر: (كاظم، حسين لطيف، 2021، 10).

4 ـ تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.

إن الحاجة إلى وجود القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي أمراً مهماً فلا يمكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من نمو اقتصادي وخلق فرص عمل وإقامة الاستثمارات وتنويع الموارد الاقتصادي وتحريك المدخرات الوطنية دون أن يؤدي القطاع الخاص دوراً كبيراً وفعالاً في الاقتصاد (**النصراوي،34،1990**). لاسيما بعد أن اشتدت الدعوات إلى تقليص دور القطاع العام ووضع حد لنشاطاته وتصفية بعض وحداته الخاسرة أو المتعثرة ونقل ملكية بعض المشروعات التي تدر أرباحاً إلى القطاع الخاص وبيع بعض الأصول العينية والعقارية التي يمتلكها إلى القطاع الخاص واستخدام حصيلة البيع في سداد جزء من مديونية العامة للدولة، وقد جاءت هذه الدعوة من قناعات تستند على دراسات تشير إلى أن مشروعات القطاع الخاص هو اشد اهتماماً بتحقيق الكفاءة وتجنب الإسراف من المشروعات العامة، وأنها أكثر ميلاً للعناية بالمستهلك واستجابة لطلبه (**عبد الله و العيسوي، 1990، 223**). وان جميع المعطيات والمؤشرات الاقتصادية تؤكد بان القطاع الخاص بما يمتلكه من قدرات كبيرة وخبرات هو من يحرك عجلة النمو الاقتصادي العراقي وما تحقق من تطور نوعي في بعض المدن العراقية سواء في مجال الإسكان أو في المجالات الصناعية والغذائية والقطاع المصرفي على الرغم من بطئه لا انه عكس قدرات القطاع الخاص في

بناء الدولة. لاسيما وان القطاع العام لا يزال عاجزاً عن إنجاز المشاريع الخدمية أو الاستثمارية مما ترتب على وجود الآلاف المشاريع المعطلة والمتوقفة وأعداد كبيرة من العاطلين عن العمل وذلك بسب الفساد المستشري وغياب الرقابة والإرادة الحقيقة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى ضعف الموارد الحكومية وعجزها عن القيام بالعملية التنموية بمفردها، لذا تستدعي الحاجة الاعتماد على القطاع الخاص كداعم رئيس للاقتصاد المحلي، ويمكن للقطاع الخاص في هذه المرحلة أن يؤدي وظيفتين مهمتين الأولى هي إنجاز المشاريع الحيوية الكبيرة والشروع بإعادة العمل بالمشاريع العاطلة والمتلكئة، والوظيفة الأخرى هي التخفيف من حدة البطالة التي باتت تعمق أزمتها، فسوق العمل مع غياب الخطط والاستراتيجيات الحكومية لم يعد يتسع إلا للقطاع الخاص الذي بإمكانه أن يوفر فرص العمل من خلال منح امتيازات المشجعة والداعمة للشركات وتخصيص موازنة خاصة للعاملين بالقطاع الخاص فضلاً عن تفعيل قانون الضمان الاجتماعي لضمان الحقوق التقاعدية لموظفي القطاع الخاص (**النجار، 2020**، **https://economy-news.net**).

وان تطوير مكانه أداء لقطاع الخاص ينبغي التركيز عليها السياسات الاقتصادية من خلال تبني استراتيجية لتطوير القطاع الخاص وسبل تفعيل دوره في النشاط الاقتصادي لذا ينبغي على الدولة اتخاذ حزمة من الإجراءات والسياسات المناسبة لتحفيز وتعزيز هذا القطاع في المرحلة الراهنة من أهمها(**آل طعمة، 2015،/ https:// Annabaa.org**).

1ـ توفير التمويل الكافي للقطاع الخاص عبر إصدار قوانين جديدة وإزالة التعقيدات الروتينية وتحسين فرص هذا القطاع في الحصول على التمويل الذي يناسب والفرص الاستثمارية في الدولة والعمل على استحداث آليات تمويل جديدة تكون متاحة لمعظم الشركات الخاصة لاسيما الصغيرة والمتوسطة.

2ـ توفير مناخ ملائم ومحفز لتشاط القطاع الخاص من خلال توفير البنية التحتية والحماية الأمنية للمشروعات العاملة في الدولة

3ـ العمل على تسهيل منح إجازات الاستثمار وتخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية ومنح إعفاءات ضريبية وحماية كمركية من السلع المماثلة لأجل تمكين القطاع الخاص من النفاذ للأسواق المحلية ومنافسة المنتج الأجنبي

4ـ بيع الشركات والمنشآت الحكومية غير قادرة على الإنتاج أو إتباع منهج المشاركة مع القطاع الخاص، والذي بدوره يوفر للحكومة موارد مالية جيدة نظراً لتوقف الدعم الحكومي السنوي المقدم

لهذه الشركات لأجل ممارسة أعمالها من جهة والحصول على مبالغ كبيرة مقابل بيع هذه الشركات من جهة أخرى.

5ـ استحواذ القطاع الخاص على جزء اكبر من عملية الإنتاج في الدولة على حساب تقليص دور الدولة سيزيد من كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية.

5ـ الاستنتاجات.

1ـ أثبتت مؤشرات الدراسة أن المسار الاقتصادي للقطاع الخاص لا يزال متواضعاً وغير استراتيجي وان مساهمته في دعم عملية التنمية وخلق حالة من التوازن بينه وبين القطاع العام كانت محدودة، نتيجة غياب المناخ الاستثماري الملائم وعدم الاستقرار الاقتصادي وضعف حماية المنتج المحلي، فضلاً عن القوانين والتشريعات التي قيدت نشاط القطاع الخاص ومنعه من قيامه بدوره التنموي.

2ـ غلبة الطابع الصناعي الصغير وشيوع ظاهرة المشاريع الفردية وعدم انتشار المشروعات الكبيرة التي يقع على عاتقها القيام بنهوض الاقتصادي واستيعاب الأعداد المتزايدة من القوى العاملة.

3ـ من خلال مؤشرات الدراسة نجد إن الدولة هي المسيطرة على أداء النشاط الاقتصادي في العراق بشكل عام مع تهميش نشاط القطاع الخاص، مما أدى إلى ظهور تبعات سلبية على الاقتصاد العراقي.

4ـ تركز نشاط القطاع الخاص في الأنشطة التوزيعية وضآلة مساهمته في الأنشطة السلعية مما يدلل على أن القطاع الخاص قطاع ضعيف الإنتاجية.

5ـ يتضح من خلال الجانب التحليلي لبعض المؤشرات المعتمدة للقطاع الخاص العراقي ضرورة إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص العراقي في مختلف الأنشطة الاقتصادية لكي ينهض بالاقتصاد العراقي.

6ـ محدودية دور القطاع الخاص في التشغيل بسبب ظروف غير المواتية لبيئة العمل وتدني مستوى الأجور.

6- المقترحات.

1ـ تفعيل دور القطاع الخاص وتقديم كل أنواع الدعم له والتقليل القيود التشريعية أو القانونية المفروضة عليه.

2ـ توفير التمويل الكافي للقطاع الخاص لتحقيق الاستثمارات سواء عن طريق القروض أو عن طريق أسواق رؤوس الأموال التي تعد محفز رئيس لتطوير نشاط القطاع الخاص.

3ـ توفير بيئة تشريعية وقانونية مناسبة يستند عليها عمل القطاع الخاص، إذ أن القوانين والتشريعات تكفل للمستثمرين ضمان أموالهم من التعرض إلى المصادرة أو التأميم فكلما كانت تلك القوانين تتسم بالشفافية والاستقلالية كلما شجع ذلك على توفير مناخ ملائم لمستثمري القطاع الخاص.

4. العمل على تسهيل إجراءات إجازات الاستثمار وتخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية ومنح إعفاءات ضريبة وحماية كمركية من السلع المماثلة لأجل تمكين القطاع الخاص من النفاذ إلى الأسواق المحلية ومنافسة المنتج الأجنبي.

5. توفير مناخ ملائم ومحفز يساعد على تنشيط القطاع الخاص من خلال توفير البنية التحتية اللازمة والحماية الأمنية للمشروعات والمؤسسات العاملة في الدولة

6. إعطاء القطاع الخاص فرصة لتشغيل واستثماره وإدارة بعض الصناعات الأساسية التي تديرها الدولة حالياً بشرط أن يترتب على ذلك منفعة حقيقية في تخفيض التكلفة وحسن الأداء وتشغيل الأفراد.

7. قائمة المراجع.

1. الجبوري، حامد عبد الحسين، 2020، دور القطاع الخاص في العراق رئيس أم ثانوي، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *https:/ annabaa.org*

2. الدعمي، زينب جبار عبد الحسين، إنتاجية الإنفاق العام وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، (كربلاء، جامعة كربلاء).

3. العزاوي، كريم عبيس حسان، 2009، واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية.

4. النجار،2020، محمود، القطاع الخاص في العراق ـ تحديات وسياسات وحلول، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *https://economy-news.net*

5. النصراوي، عباس، 1995، الاقتصاد العراقي النفط ـ التنمية ـ الحروب ـ التدمير ـ الآفاق (1950ـ 2010)، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز، الطبعة الأولى، (بيروت، دار الكنوز الأدبية).

6. النصراوي، عباس، 1990، نشوء القطاع العام وتطوره في الوطن العربي في كتاب القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت.

7. النقيب، خلدون حسن، 1990، التحول إلى القطاع الخاص على مستوى المبادئ، منشور في كتاب القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دارسات الوحدة العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر،

8. العنبكي، عبد الحسين محمد، 2008، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة .2008

9. آل طعمه، حيدر حسين،2015، القطاع الخاص وتحديات بيئة الأعمال، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *www. Business.uokerbala.edu.iq*

10. آل طعمه، حيدر حسين،2015، القطاع الخاص في العراق الأهمية والتحديات والسياسات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *www. Annabaa.org*

11. المحمود، موضي عبد العزيز،1990، تجربة الكويت مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، منشور في كتاب القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دارسات الوحدة العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر.

12. حسن، حسين عجلان،2006، القطاع العام في العراق بين ضرورات التطوير وتحديات الخصخصة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 11.
13. جعفر، عبد الرضا نبيل و رزاق، حسين بيداء، 2015، دور القطاع الخاص في تطوير الاقتصاد العراقي، الطبعة الأولى، (بصرة، شركة الغدير للطباعة والنشر المحدودة).
14. جعفر، علاء الدين، 2009، مرونات النمو القطاعية وإعادة توزيع الاستثمارات في ظل نموذج متعدد البدائل للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الاستثمار الحكومي.
15. سالم، عماد عبد اللطيف،2011، القطاع الخاص وأنماط التشغيل في العراق، أبعاد المشكلة وإشكالية الدور، دراسات اقتصادية، العدد 26، بغداد، بيت الحكمة.
16. عبد الله، إبراهيم سعد الدين و العيسوي، إبراهيم حسن، تجربة مصر مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة، في كتاب القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، بيروت.
17. عبد المنعم السيد علي، 1990، تجربة العراق مع القطاعيين العام والخاص ومستقبل التجربة، منشور في كتاب القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي، مركز دارسات الوحدة العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الطبعة الأولى، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية).
18. عبد، حسين علي و الطعان، صادق علي، 2017، القطاع الخاص في العراق الواقع المعوقات الإصلاحات، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 20 السنة الحادية عشر.
19. عودة، محمد حسن، 2019، الشراكة القطاعية ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 39،(جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي).
20. كاظم، اسعد جواد، 2007، الخصخصة أساليب التحول ودوافعها في الاقتصاد العراقي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، وقائع المؤتمر العلمي الثالث لكلية الإدارة والاقتصاد 14- 15، آذار.
21. كاظم، حسين لطيف، 2021، القطاع الخاص في العراق، مساءلة القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، شبكة المنظمة العالمية غير الحكومية للتنمية.
22. محمد، سامي عبيد، 2015، النظام الاقتصادي في العراق بين الاشتراكية المركزية والليبرالية الرأسمالية ـ دراسة في اقتصاد العراق السياسي، الطبعة الأولى، (بيروت، دار ومكتبة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع).
23- معن، حيدر حسن،2012، دور البنية المالية التحتية في بناء القطاع الخاص في العراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، (بغداد، جامعة بغداد).
24. مرزوقي، وسيم، 2019، مفهوم القطاع الخاص في العراق، متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *http:// assafirarabi. com*
25. يوسف، سلوان فرنسيس،2020، القطاع الخاص في العراق ـ مشكلات وحلول متاح على شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: *https://alsabaah.iq*
26. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (1981، 1983، 1987، 1992،2001، 2009، 2019)، مديرية الحسابات القومية، بغداد، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متعددة.
27. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاقتصاد العراقي 2020، بغداد، 2021.
28 وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاقتصاد العراقي 2008، بغداد.
29. وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)، بغداد، حزيران 2018.